البنك الحكومي.. أسئلة تبحث عن إجابات

2020/7/21

تناقلت الأنباء قرار مجلس الوزراء الفلسطيني إنشاء بنك حكومي "لإدارة الأموال والمصاريف العامة في فلسطين"، وذكرت أنه قد تم تعيين مدير عام له، في خطوة عملية للتأكيد على نية الحكومة البدء بتنفيذ هذا القرار سريعاً. لم يكن الخبر مفاجئاً، فقد تم الترويج له منذ مدة. ولكن لم يكن هناك حتى الآن أي توضيح حول ماهية هذا البنك ومهامه وكيف يمكن إنشاؤه وإدارته، ولا تزال هناك الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات لكي يعرف الناس ما تنوي الحكومة القيام به، وكيف يمكن أن يؤثر هذا القرار عليهم بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام.

والسؤال الأول، وربما الأهم، هو لماذا؟ هل نحن بحاجة الى بنك حكومي؟ وفي هذا الوقت بالذات؟ وحتى لا تتم الإجابة على هذا السؤال بسؤال آخر "ولم لا؟"، أبادر بالقول إن كثيراً من الدول تملك وتدير بنوكاً ومؤسسات مصرفية (غير البنوك المركزية)؛ ليس فقط في الدول الاشتراكية، ولكن أيضا في الدول الموغلة في الرأسمالية، مثل أمريكا وألمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرها. ولكن المبرر لإنشاء تلك البنوك هو عادة فشل السوق في توزيع التمويل بشكل ينسجم مع أهداف الدولة التنموية، وبالذات رغبة الحكومة في تقديم خدمات مصرفية لأشخاص أو مؤسسات أو هيئات غير مخدومة أو مخدومة بشكل غير كاف من القطاع المصرفي الخاص. ومن الأمثلة على ذلك البنوك المتخصصة التي تستهدف قطاعا معينا، مثل بنوك الإقراض الزراعي وبنوك الإنماء الصناعي وبنوك الصادرات وغيرها، علما بأن بعضها فشل وتم تحويله إلى بنك تجاري خاص (بنك الإنماء الصناعي الأردني، مثلا). فهل هذا هو المبرر لإنشاء بنك حكومي في فلسطين؟

وهذا يقود تلقائيا إلى السؤال الثاني وهو، ما هو هدف (او أهداف) البنك الحكومي المزمع إنشاؤه؟ كان الهدف الرئيسي الذي تم التلويح به قبل بضعة شهور لتبرير إنشاء البنك الحكومي هو قرار "الحاكم العسكري الإسرائيلي" في التاسع من شهر آذار المنصرم الذي حذر فيه البنوك الفلسطينية من الاستمرار بصرف مستحقات ومدخرات الأسرى والمحررين وذوي الشهداء. وبالرغم من تجميد القرار الإسرائيلي مؤخرا، إلا أنه لم يلغى، وسيظل سيفا مسلطا على رقاب البنوك الفلسطينية. وبالتالي، كان لا بد من البحث عن بديل لصرف مستحقات الأسرى وذوي الشهداء غير البنوك التجارية، وذلك حماية لهذه البنوك من الضغوطات والتهديدات الإسرائيلية. وكان هذا المبرر مقبولاً لكثير من المراقبين. ولكن السؤال المهم، هل هذا الأمر بحاجة إلى بنك للقيام بهذه المهمة؟ أم أن بالإمكان عمل ترتيبات أكثر سهولة وأقل تكلفة للقيام بهذه المهمة؟ وقد تمت مناقشة الكثير من الأفكار في حلقات النقاش المختلفة في أروقة البحث الفلسطينية؟

بالمقابل، كانت هناك مجموعة من الأهداف التي تمت الإشارة إليها كمبرر لإنشاء البنك الحكومي، سواء في الإعلام الرسمي أو غير الرسمي، أو على لسان متحدثين أو مسؤولين كثيرين. فقد جاء في تلك التصريحات أن هدف البنك هو "إدارة الأموال والمصاريف العامة في فلسطين"، وأنه "سيقدم خدمات مصرفية لكافة الفئات، وتتضمن منح القروض، وإدارة الحسابات، وخدمة الحوالات"، وأنه سيقدم "قروض صغيرة ومتناهية الصغر للأفراد والشركات"، وسوف "ينشئ حسابات للأسرى والمحررين وكافة موظفي القطاع العام"، و "سيقدم القروض لتشجيع الاستثمار وإنشاء المشاريع الخاصة"، وقيل أيضا أنه "سيكون بنك تنمية وتطوير" و "بنك التنمية والاستثمار" وغيرها من الألقاب والمسميات. فهل ينوي البنك المقترح القيام بكل هذه المهام؟ وهل سيكون رأس ماله، الذي قيل إنه 20 مليون دولار، كافيا للقيام بهذه المهام؟ وإذا كانت هناك ترتيبات غير معلنة لضخ احتياطات إضافية في البنك، فكيف سيتم تأمينها وتحت أي مخاطر؟

وهذا يسوقنا إلى سؤال آخر: ما هو الشكل القانوني لهذا الكيان الجديد؟ هل سيكون فعلاً بنكاً يتم ترخيصه من سلطة النقد ويخضع لتعليماتها ومتطلباتها؟ أم سيكون عبارة عن مؤسسة مصرفية تصدر بقرار بقانون ويكون لها نظام خاص بها؟ أم سيتم ترخيصه كشركة تجارية/ربحية أو غير ربحية؟ ولمن ستخضع؟ أم أنه سيكون بنكا ولكنه لن يخضع لسلطة النقد؟ وكيف؟

سؤال آخر، كيف ستكون علاقة هذا البنك بالبنوك التجارية الأخرى؟ هل سيزاحمها على الزبائن، مودعين أو مقترضين أو مستثمرين؟ هل سينقل حسابات موظفي القطاع العام، بالإضافة إلى حسابات الأسرى وعائلات الشهداء، إليه؟ وهل يملك السيولة الكافية لتسديد قروض والتزامات تلك الحسابات قبل نقلها إليه؟

وأخيرا، كيف يمكن أن يؤثر إنشاء هذا البنك على النظام المصرفي الفلسطيني في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة؟ وهل سيؤثر ذلك على تصنيف القطاع المصرفي الفلسطيني؟ وهل هناك قيمة مضافة تستحق هذه المغامرة في الوقت الراهن؟

ربما يكون لدى متخذي القرار إجابات على جميع أو بعض هذه الأسئلة، ولكن مستلزمات الشفافية والحكم الرشيد تتطلب أن تكون هذه الإجابات معروفة وواضحة ومقنعة للمواطن الفلسطيني.